بقلم الأستاذ: رحماني بلقاسم *

روما وسياسة الرومنة في شمال إفريقيا

(بلاد المغرب نموذجًا)

ARCHIVE

بعد تدمير قرطاجة سنة ١٤٦ ق.م وتحويلها إلى ولاية رومانية أصبحت منطقة المغرب في أيدي الرومان، رغم ذلك لم يكن من السهل تحقيق احتلاله المنطقة، فلقد واجهت الرومان ثورات ومقاومات عديدة في مختلف أنحاء المنطقة، إلا أن الرومان أكملوا سيطرتهم بتحقيق انتصارات على المقاومات وشرعوا في تحقيق تمدنة المنطقة، وفي استكمال سياسة الإخضاع العسكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والتقاضي أو ما يعرف بسياسة الرومنة.

١ – السياسة الإدارية الرومانية في بلاد المغرب ودورها في سياسة الرومنة:

يجمع المؤرخون على أن الاحتلال الروماني لبلاد المغرب تميز منذ البداية بالتدرج والبطء، وبالتدرج نفسه اتسمت به الإدارة الرومانية وأجهزتها في المنطقة في إطار تحويل الأنظمة الإدارية المغربية إلى أنظمة رومانية خالصة، والواضح أن السياسة الرومانية الإدارية تميزت في

* قسم التاريخ – جامعة الجزائر

بدايتها بالمرونة [١]، وهي ضرورة تطلبها التطورات السياسية الإدارية والعسكرية في كل مناطق الإمبراطورية، واقتضتها ضرورة تحقيق أهداف روما في بلاد المغرب، وهي الأهداف التي تتمحور حول تكثيف الجهود لتثبيت السيطرة الرومانية، وبالتالي تمهيد وتهيئة النفسية المغربية لتقبل الحضارة الرومانية بمختلف مظاهرها، أي قبول السكان لسياسة الرومنة. ويرى عدد من المؤرخين أن أبرز وجوه المرونة الرومانية في هذا الميدان تكمن فيما يلي:

أ – اللامركزية الإدارية:

وتتمثل في عدم جعل مدينة مغربية خاضعة للرومان تتمركز فيها السلطة الإدارية لكل المنطقة المغربية، وتحت سلطة مسؤول روماني واحد، وبالتالي اعتماد سياسة تقسيم المنطقة الخاضعة إلى وحدات إدارية (ومقاطعات) لكل منها سلطة مستقبلية وربطها بإدارة روما المركزية المباشرة . وهذا التقسيم تتضح أهدافه في أنه يمكن لحكامها من السيطرة عليها، وكذلك جمع الجباية المختلفة وخاصة المنتجات الزراعية وتصديرها إلى الرومان كذلك تسهيل عملية إخضاع العناصر الوطنية الثائرة على الرومان . إضافة إلى ذلك فإنه كان لهذه التجربة صلاحيات واسعة للحكام لاتخاذ الإجراءات السريعة والرادعة دون اللجوء إلى السلطة المركزية في روما . وكذلك فإن صغر مساحة الولاية كان يساعد الحاكم على معرفة كل دقائقها وعن كثب في شتى المجالات.

ويتضح من قراءة بسيطة لهذا النظام الروماني مدى حذر روما الشديد من تعرض مصالحها لأي خطر في هذه المناطق البعيدة عنها سواء كان خطرا محليا وطنيا ضد مصالحها، أو خطر من قبل ولاة روما الطموحين في الانفراد بالسلطة في المنطقة الغربية، وبالتالي فهذه التجزئة كانت تهدف إلى ضرب طموح هؤلاء الحكام في التمرد ضد السلطة المركزية ورفضا لاستقلال الجاليات الرومانية بأي مقاطعة[٣].

ب – المناطق المدنية والمناطق العسكرية:

يلاحظ أن الرومان قد قسموا بلاد المغرب إلى نوعين من المناطق الإدارية وذلك حسب مدى توغل النفوذ الروماني بها، ودرجة خضوع السكان لهذا النفوذ.

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

فالنوع الأول يتمثل في المناطق الأكثر أمنا وهدوءا لأنه مضى على احتلالها زمن طويل و في هذه المناطق يستبعد قيام أي ثورة ضدها فهي ذات حكم مدني تحت سلطة حاكم يتمتع بالعضوية في مجلس الشيوخ . ولقد تمتع إقليم قرطاجة بهذه الصفة المدنية ثم منطقة نوميديا الشرقية عندما تم تحويلها إلى ولاية رومانية جديدة لسنة ٤٦ ق.م [٤].

لكن المناطق التي كانت نشطة عسكريا ضد الاستعمار الروماني، فإنها تطلبت وجود نشاط عسكري روماني، فاعتبرت مناطق عسكرية أو ولايات إمبراطورية كما عرفت خلال العهد الإمبراطوري، ويشرف على هذه المناطق ضباط كبار يعينهم الإمبراطور مباشرة دون مجلس الشيوخ، ويمارسون عملهم بتعليمات الإمبراطور [٥].

ويلاحظ أنه عندما تستوفي الإدارة العسكرية نشاطها بالمنطقة أي عندما يسود الأمن والاستقرار وتضعف الحركات الثورية الوطنية يتم إحلال الإدارة المدنية مكان الإدارة العسكرية وبذلك يتضح دور سياسة التقسيم والعمل العسكري في تجسيد الرومنة في المنطقة المغربية.

والظاهر أن هذه السياسة الإدارية المدنية والعسكرية تعود إلى يوليوس قيصر نفسه حيث ظهرت في العهد الإمبراطوري بجلاء عند إعلانه عن إنشاء الولاية الإفريقية الجديدة في نوميديا بعد نجاحه في الحرب الإفريقية [٦]، غرض أن يضمها إلى ولاية إفريقية القديمة لأنه يظهر أن نوميديا في نظره كانت تشكل منطقة غير آمنة ومن الضروري أن تظل معزولة عن الولاية القديمة التي سارت فيها سياسة الرومنة بشكل واسع، وحتى لا تصلها آثار الثورة الوطنية التي كان خلفاء " يوبا" يقومون بها . ويظهر أن سبب عداء قيصر للولاية القديمة يعود إلى الموقف الذي اتخذته جاليتها والسلطة الرومانية تجاهه أثناء حملته عليها، لذلك كان حذرًا ومرتابا منها ورأى ضرورة الفصل بينهما [٧].

ولقد عين قيصر (Caesar) القائد " سالوست" لأن يكون على رأس الولاية الجديدة وذلك نظرا لعداء " سالوست" الكبير لأتباع " بومبي" ومجلس الشيوخ، ودفاعه المستميت عن الحزب القيصري و دوره في حملة قيصر على إفريقيا.

وبعد القضاء على ثورة " أرابيون" الوطنية ثبت قيصر أسس المستعمرات الإقطاعية التي كافأ بها قيصر رجال " سيتيوس" في نوميديا ليجسد بذلك سياسة الرومنة وبذلك انتقلت حدود روما إلى ما وراء نوميديا غربا [٨].

وبالتالي كان هذا التقسيم الإداري قيصري الأصل، والهدف المدني منه هو تنظيم أساليب أكثر إيجابية لأهداف الرومان في المرحلة الأولى ويمكن مقارنتها بما حدث في كل من نوميديا وموريطانيا. (٩)

ج – إفريقية البروقنصلية:

تتمثل في المنطقة التي ورثها الرومان عن القرطاجيين عام ١٤٦ق.م حيث كان نظامها مدنيا منذ المرحلة الأولى و النشاط العسكري كان فيها قليلا والسبب الذي جنب هذه المنطقة الإدارة العسكرية هو أن قرطاجة كانت تتمتع في العهد القرطاجي بسلطة مدنية تعود الناس عليها فاستفاد منها الرومان كما استفادوا من الحضارة القرطاجية، (١٠) إضافة إلى تغير الوضع السياسي بعد سقوط قرطاجة ووقوف بعض المدن المستقلة إلى جانب الرومان كل ذلك أدى إلى تفكك عنصر الوحدة والتضامن القرطاجي المغربي مما جعل الرومان يطمئنون إلى الإدارة المدنية لرومنة المنطقة بالتدريج.

ويؤكد المؤرخون أن نوميديا حليفة الرومان كانت الحامي الحقيقي للولاية الرومانية حيث اعترفت روما بالأراضي القرطاجية التي ضمتها مملكة نوميديا إليها قبيل سقوط قرطاجة، خاصة وأن تلك المناطق الجبلية الصحراوية موطنا لقبائل يصعب انقيادها لسيطرة أجنبية فهي لا تعرف الاستقرار، ويضيف أحد المؤرخين أن المملكة النوميدية كانت أشبه بمنطقة عسكرية بالنسبة للولاية الرومانية وأن ملوكها الأوائل قاموا بتمهيد المنطقة لمستقبل كانوا يجهلون هويته لعدم وضوح الرؤية البعيدة لديهم حيث ساد جو سياسي مشحون بالضغائن، فاعتبروا الولاء للرومان أسلوبا وحيدا للمحافظة على المملكة النوميدية وهو الأسلوب الذي جنب الرومان مشاكل كثيرة وعاد عليهم بفوائد سياسية واقتصادية عديدة (١١).

د – موريتانيا وازدواجية الإدارة فيها:

لقد ضم يوليوس قيصر نوميديا (Numidia) رسميا للممتلكات الرومانية سنة ٤٦ق.م وأصبح الملك الموريتاني، " بوكوس الثاني" حليفا للرومان الذين حققوا بذلك مكسبا إقليميا نحو الغرب وتسامح قيصر مع " بوكوس الثاني" بضمه الجزء الغربي من نوميديا، كما كافأ على

دوره في حرب قيصر الإفريقية. واستمر بوكوس على نفس النهج الموالي للحزب القيصري إلى وفاته سنة ٣٣ق.م، وبذلك قدم خدمات كبرى لمصالح روما منها حماية ظهر للولاية الجديدة. ويلاحظ أنه بعد وفاة" بوكوس الثاني" تم ضم المملكة الموريتانية مدة ٨٠ سنوات تحت الإدارة العسكرية بأمر من " أوكتافيوس" ليتراجع عن ذلك سنة ٢٥ق.م عندما نصب " يوبا الثاني" ملكا على موريتانيا الموسعة والممتدة من حدود الولاية الجديدة . إلى المحيط الأطلسي. ولم يعمل يوبا الثاني" إلا على مساعدة تغلغل النفوذ الروماني في موريتانيا بصورة أكثر مما كان عليه في نوميديا وبذلك استأنف " يوبا الثاني" مهمة "بوكوس الثاني" لكن بجدية أكثر وإرادة أقوى لتجسيد سياسة الرومنة، وتدل على مخلفات الملك " يوبا الثاني" وخليفته " بطلميوس" (Ptalemaeus) في عاصمة الملكة شرشال (CAESARIA)[١٢].

والواضح أن دور " يوبا الثاني" قد جسد التبعية الموريتانية للرومان في جميع الميادين بل اعتبر " يوبا الثاني" مسؤولا أمام الإمبراطور على المصالح الإدارية والاقتصادية والعسكرية والرومانية في مملكته في حين كانت في عهد " بكوس الثاني" تبعية سياسية أكثر منها عسكرية أو اقتصادية.

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

وبذلك فإن موريتانيا (Mauretania) شهدت حكما مزدوجا بين ٣٣ق.م -٤٠ق.م، فالحكم العسكري دام ثماني سنوات (٠٨)، وألحقت فيه بأملاك الإمبراطورية، والحكم المدني تمظهر تحت عنوان المملكة الموريتانية امتد إلى نهاية " بطلميوس" عام ٤٠م حيث أعلن بعد ذلك الإمبراطوري "كلوديوس" (Claudius) عن الفصل بين موريتانيا القيصرية وطنجة، وأن كلا منهما أتيح ولاية إمبراطورية مستقلة عن الأخرى وذلك عام ٤٢م وبذلك ظلت موريتانيا ضمن المقاطعات العسكرية التي يتولى أمرها الإمبراطور وحده إلى نهاية العهد الإمبراطوري الأول عام ٢٨٤م[١٣].

والمرجع لدى المؤرخين أن إطالة عمر الإدارة العسكرية في موريتانيا مرده إلى صعوبة التحكم في المنطقة وأن الحكام المحليين لم يتمركزوا من التمهيد للاستعمار الروماني الكامل، ويعلل المؤرخون ذلك بالحروب التي فرضها سكان السهول العليا" الجزائرية" و المرتفعات" المغربية" على الرومان مما فرض عليهم إبقاء الإدارة العسكرية إلى زمن متأخر [١٤] بل إن

تراجع الليمس "المستعمرات الحدودية" (LIMES) الروماني شمالا ينبئ بحالة الطوارئ التي كان عليها الرومان أمام ضغط قبائل السهول والجبال إضافة إلى فقر المنطقة زراعيا.

ولقد لجأ حكام موريتانيا الرومان إلى أسلوب التحالف مع القبائل للحدود لدرء خطرها، وقد دلت على ذلك نقوش "وليلى"(VOLUBILIS) التي احتفظت بنصوص اتفاقيات مسالمة مع قبائل " البقات" (BOCATES) [١٥] والتي سكت الحواف الجنوبية للمستعمرات الرومانية في السهول الداخلية. وعمومًا لم يتجاوز التوسع الروماني في موريتانيا السهول الخصبة والسفوح الجبلية والهضاب المطلة عليها وهي المناطق الغنية زراعيا، وبها مدن وقرى مغربية قديمة.

٢ – السياسة الاجتماعية الرومانية في بلاد المغربية ودورها في سياسة الرومنة:

يلاحظ أن القوانين الاجتماعية الرومانية لسكان الولايات قامت على مبدأ الطبقة الاجتماعية، وعلى مبدأ عنصري يجعل الإنسان الروماني في المرتبة الأولى بين مختلف الأجناس البشرية. ولقد سُمحَ مع ذلك لمختلف المجتمعات بالاندماج والارتقاء التدريجي وفق شروط معينة ووفق القوانين المتعلقة بدرجات المواطنة لتصل إلى درجة المواطنين الأصليين، رغم ذلك فالباحثون يؤكدون أن غموضا كبيرا يكتنف الحقوق والواجبات الممارسة يوميا من طرف المتمتعين بصفة الرومنة والمؤكد قلة المعلومات المتعلقة بوضعية المغاربة الاجتماعية في أواخر العهد الجمهوري وبداية العهد الإمبراطوري، فالتشريع الإداري الروماني لم يبرز لبلاد المغرب إلا في القرن الثالث الميلادي ذلك أن العهدين المذكورين لم يكن يهم أباطرته من إفريقيا إلا التزود بالمنتجات الزراعية، ودعم الاستقرار والأمن في إيطاليا وولاياتها الأخرى وبالتالي تُركت هذه الأمور الاجتماعية المغربية للحكام المحليين الذين انشغلوا بجمع الثروة ليس إلا. [١٦]

ويذكر المؤرخون أن الأباطرة اهتموا بالطبقة الارستقراطية المغربية وشجعوا الاندماج في الوضع الجديد، وبالتالي تنمية التأثير الروماني في المغرب مما أدى إلى ظهور طبقة أرستقراطية في المدن اشتهرت بولائها للرومان، وارتباطها المصلحي معهم . أما الأغلبية فكانت تعيش على هامش حياة المجتمع الارستقراطي، وأبرز مثال على ذلك يتضح في أنه عشية سقوط قرطاجة

سنة ١٤٦ ق.م لم تتم اللجنة التشريعية المكلفة بهذه الولاية إلا بتحديد الولاية وتنصيب الحاكم ووضع ترتيبات لعلاقة الولاية بالمدن الحرة الحليفة، وتنظيم الجباية [١٧] وهي أمور ذات طابع استعجالي.

وهكذا ظل السكان عرضة لتصرفات الحكام الحرة حيث أنهم كثيرا ما أساءوا للسكان بدافع الحرص على الثراء السريع [١٨] لأن السلطة المركزية بروما لم تمنح الحكام صلاحيات تشريعية. وهذا يدل على أن التشريعات الرومانية لم تكن تهتم كثيرا بقضايا الشعوب الخاضعة لها، اهتمامها بالشعب الروماني ومتطلباته وذلك رغم ضخامة التشريع الروماني في العالم فإن حظ شعوب المستعمرات منها كان ضئيلا.

ونستنتج أنه ما عدا المتمتعين بصفة رومانية أو مواطنة لاتينية فإن جميع الشعوب الخاضعة للرومان في إيطاليا أو خارجها تعد في وضعية الأجانب الذين يخضعون لإدارة وإرادة الحكام الرومان في المعاملة والتسيير. وعلى هذا المنوال كانت وضعية المغاربة خاصة خلال فترة التوسعات. ويلاحظ المؤرخون أن أهم عامل حرم المغربة من الحصول على حقوق مدنية تمكنهم من التدرج نحو الحصول على إحدى صفتي المواطنة الرومانية هو أن الذين لا يملكون أراضي من سكان الولايات يعدون في وضعية الأجانب وبالتالي كانت ملكية الأرض شرط أساسي للاندماج وباستثناء أراضي المدن الحرة فإن أغلب أراضي المنطقة كانت ملكا لكبار الملاك حيث يعددهم " بلينيوس الصغير" (Plinius Minor) بأن بأنهم كانوا فقط ستة ملاك يستحوذون على تراب إفريقيا في عهد الإمبراطور "نيرون" [١٩].

وفي كل الأحوال فإن المغاربة بعضهم مهزومون بسبب مشاركتهم في الحرب ضد روما، أو محايدون أجانب لم يشاركوا في الحرب فاعتبروا تابعين وأرضهم ملكا للشعب الروماني المنتصر . وفي الحالتين لم يحصل المغربي على حقوقه المدنية ومن التسميات التي أطلقوها على المغاربة الخاضعين للإدارة الرومانية اسم " ستيبنديار" (STIPENDIARAE) والتي اشتقت من ضريبة التعويضات الحربية التي يدفعها المغلوبون للرومان وبذلك طُبعت صفة المهزوم على المغاربة.

والواضح أن الولايات الجديدة الرومانية تمتعت باستقلال ذاتي وربطت زعماءها بعلاقات تحالف وحسن جوار [٢٠]، ثم فتحت باب الارتقاء الاجتماعي لأعيان ووجهاء المغاربة وبالتالي الحصول على صفة المواطنة الرومانية مقابل الولاء وخدمة مصالح روما. وكثيرا ما حصلوا على ألقاب رومانية وكل ذلك يندرج في إطار دعم سياسة الرومنة ونشر الرومنة ونشر رسالة روما الحضارية [٢١] حيث لم تستفد الأغلبية الغربية من هذه الامتيازات ويلخص جوليان ذلك قائلا:" اعتمدت روما على ارستقراطية البلديات لتوطيد استعمارها لبلاد البربر من دون أن تكترث بالجماهير البربرية".[٢٢]

وكذلك الجندية فقد كانت مدخلا للمغاربة للحصول على صفة المواطنة لكن نظرا لطول مدتها ومحدودية قدرة الجيش الروماني على الاستيعاب، وحب المغاربة للحرية ورفضهم الخضوع جعل عناصر قليلة منهم تدخل الجيش النظامي الروماني عكس الفرق المساعدة التي لا تخضع لهذه الشروط ولا تنتفع بهذه الحقوق.

ويمكن حصر وضعية المغاربة بعد الاحتلال الروماني في:

١- سكان الأرياف المغربية تدخل ضمن الحدود الرومانية يعيشون في وضع الأعداء الخاضعين. وتجارهم داخل منشآت عسكرية رومانية حدودية (Limes) أو الحصون والقلاع و مستعمرات قدماء الجنود فكان بعضهم على اتصال بالرومان والبعض الآخر انعزل في الجبال طلبا للحرية ورفضا للاندماج الروماني وشكلت هذه المناطق معقلا للثورة ضد الرومان.

٢ - سكان مهادنون سواء كانوا داخل الأقاليم الرومانية أو على حدودها فهم ارتبطوا مع روما بمعاهدات سلم أو تحالف لضعفهم العسكري أمام روما.

٣- الفئة الأرستقراطية وهي سكان المدن الذين حصلوا على أراضي وعقارات فكانت قابلة للترويض والاندماج في الحياة الاجتماعية الجديدة، والارتقاء الاجتماعي لتثبيت نفوذ روما في المنطقة [٢٣]وازداد عدد هذه الفئة أكثر خاصة بعد التشريعات الجديدة التي فتحت المجال واسعا ليذوب سكان الولايات في المجتمع الروماني.

- السياسة الاستيطانية الرومانية في بلاد المغرب ودورها في سياسة الرومنة:

يؤكد المهتمون بدراسة الاستعمار الروماني في بلاد المغرب على الارتباط الوثيق بين هـذا الاستعمار واستغلال الأرض، ويتأكد ذلك بالتواجد الكثيف للاستعمار الروماني في المناطق الزراعية الداخلية والساحلية، وما رافق ذلك من اعتناء بالنشاط الزراعي وظهور مدن زراعية داخلية مزدهرة الاقتصاد في الزراعة والتجارة، بل إن ازدهار الريف المغربي يعود ، بحسب رأي عدد من الباحثين إلى كثافة النشاط الزراعي الذي قام به الاستعمار الروماني في هـذا المجـال، وهو الاهتمام الذي جسده ظاهرة الاستيطان والعمران التي طبعت سياسة الرومـان بطـابع استغلالي.

وهنا لا يمكن التغاضي عن الاهتمام القرطاجي والمغرب بالنشاط الاقتصادي الفلاحـي، والحضاري قبل الاستعمار الروماني الذي اتخذ من المدن الفلاحية القرطاجية والمغربيـة نـواة للمستعمرات والمدن الرومانية بعد ذلك.[٢٤]

والمؤكد لدى المؤرخين أن الرومان لم يفتحوا أبواب الاستيطان ببلاد المغرب أمام الفلاحين الرومان واللاتين قبل عام ١٢٣ق.م، وهي السنة التي تمكن فيها النائب الـشعبي " جـايوس جراكوس" (G. Gracchus) من إقناع مجلس الشيوخ (SENATUS) بإنشاء أول مـستعمرة رومانية بإقليم قرطاجة لإيواء ٦٠٠٠ من الفلاحين الرومان في إطار المشاريع الإصلاحية التي تقدم بها هذا النائب [٢٥]. والواضح أن سياسة الاستيطان المنظم لدى الرومان لم تنل الاهتمام الكامل في المنطقة المغربية، وذلك نظرا لتركيز سياسة الجمهورية الرومانية على تحقيـق أمـن المنطقة و به تضمن استمرار مصالح روما ببلاد المغرب، وتـوفير الأوضـاع الـتي تـسمح بالاستغلال الجيد لخيرات المغرب الزراعية.

والملاحظ أن الرومان حاولوا الحفاظ على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والحـضارية للمنطقة التابعة للرومان ببلاد المغرب. ورغم ذلك فالمؤكد أن مجلس الشيوخ الروماني كـان متحفظًا في سياسته الإفريقية خاصة سياسة مشاريع الاستيطان مثل مشروع " جراكوس" وهذا التحفظ يرتكز على سياسة التحالف مع الإمارات والممالك المحلية عن ضم تلك الممالك قبـل تهيئة كل الظروف لمنع أي فشل [٢٦] . من ذلك أن روما رغم انتـصارها علـى يوجورطـة (Iugartha) وتضحيتها الجسيمة في هذه الحرب إلا أنها لم تمد حدودها على المملكة النوميديـة

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

المهزومة رغم توفر أغلب شروط الظلم. وهذا ربما يفسر موقف مجلس الشيوخ، إضافة إلى تحكم الظروف الداخلية للسياسة الرومانية المقررة من قبل الشيوخ في المجال الخارجي. ويلاحظ أن عنصر الفلاحة جذب بقوة الرومان إلى الأرض فهي الأساس الذي تقوم عليه حركة الاستيطان وبالتالي يتمكن الفلاحون من استغلال أراضيهم بأنفسهم مباشرة دون الاعتماد على نظام الوكالة. (٢٧)

وزيادة على ذلك فإن وجود جموع الفلاحين الرومان في الأرض المغربية كان بإمكانه إيجاد بيئة اجتماعية رومانية تؤثر وتجذب الإنسان المغربي، وهو عامل هام في تجسيد الرومنة يدعم ويوسع سياسة الاستيطان الروماني.

والواضح أن لهذه السياسة علاقة وطيدة بأوضاع روما الاقتصادية والاجتماعية . ويؤكد المؤرخون أن أهم مشكل دفع مجلس الشيوخ إلى تبني مشاريع الإصلاح الزراعي، وإنشاء المستعمرات خارج الوطن هي مشاكل صغار الفلاحين، ذلك أن الريف الإيطالي تغير بشكل واضح باستحواذ الملاك الكبار على المساحات الزراعية وتناقص الملكيات الصغيرة لحساب الملكيات الكبرى.(٢٨) وكان اندفاع الفلاحين الصغار نحو روما طلبا للعيش واستغناء الملاك عنهم لحصولهم على أعداد كبيرة من العبيد نتيجة التوسعات العسكرية وبأقل تكلفة، وأمام فشل الإصلاحات الأولى بسبب قوة التيار المنتفع بالأراضي الذى أدى بحياة صاحبها تيبريوس جراكوس (Tiberius Gracchus) سنة ١٣٢ق.م، فإن أخاه " جايوس" أحيا الفكرة من جديد، لكن بشكل آخر وهي نقل الرومان والإيطاليين إلى أراضي الولايات الرومانية وتنظيمها في شكل مستعمرات زراعية وبذلك ساهم " كايوس" في حركات التوسعات الكبرى للاستعمار الروماني على حساب الشعوب الخاضعة لهم. وبالتالي استراحت روما من الجو السياسي والاجتماعي الخانق وقد كانت مستعمرة قرطاجة إحدى أهم المستعمرات التي استفاد من أراضيها ٦٠٠٠ مستوطن روماني وزع على كل منهم ما يعادل ٥٠هـ للمستعمر الواحد(٢٩).

ورغم فشل أنصار هذا النهج الإصلاحي الزراعي في روما ونجاح التيار المعارض لهم من كبار الملاك الذين مارسوا شتى أنواع الضغوط على المستوطنين الرومان ببلاد المغرب لكي

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

يتخلوا عن الأراضي التي وزعت عليهم فاغلبهم ظل متمسك بها. ولكن هذه الحركة الإصلاحية و سياسة الاستيطان الخارجي قد اتخذت أطوارًا أخرى بمجيء " يوليوس قيصر" إلى الحكم بعد انتصاره على أعدائه في إفريقيا، إذ أصبحت هذه السياسة سياسة رسمية، وتجلت في أمره ببناء مدينة رومانية على تراب قرطاجة " الملعون" معلنا بذلك عن حركة استعمارية جديدة، تجلت أكثر في خروجه عن سياسة التحفظ التي ميزت قرارات مجلس الشيوخ الروماني في استعمار إفريقيا، بحيث أمر" قيصر" ببناء خمسة أو ستة مستعمرات على إقليم قرطاجة وعلى الحدود النوميدية بدءا من سنة ٣٦ ق.م، حتى بعد مقتل قيصر ، وتم توسيع مساحة إفريقيا الرومانية حيث أصبحت تعرف باسم " إفريقيا القديمة" على حساب مملكة نوميديا التي ألحقت بالممتلكات الرومانية والتي أطلق عليه اسم" إفريقيا الجديدة" وشملت الأراضي القرطاجية التي سيطر عليها خلفاء " مسينيسا" ثم إقطاعية "سبيتيوس" شمال نوميديا (٣٠).

وبذلك وضع " قيصر" حزاما وقائيا من المستعمرات لحماية الولاية القديمة وتعد إقطاعية المرتزقة " السيتيان" أضخم مشروع استعماري نفذه " قيصر"، ذلك أنهم وسعوا حدود إقطاعية على حساب أراضي المغاربة المجاورين نحو سكيكدة (RUSUCADE)وميلة(MILEV) والقل (CHULLU) أي شمال وشرق وجنوب سيرتا (٣١).

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

ورغم ذلك اعتبر المؤرخون هذه الإقطاعية أنها خرجت عن طابع المستعمرات الرومانية. ذلك لأن مهمة هؤلاء المرتزقة بحكم موقعهم الجبلي اقتضت إخضاع السكان والنهوض بالنشاط السياسي والاقتصادي للإقطاعية وبالتالي لعبوا دورا هاما في سياسة الرومنة.

والواقع أن المؤرخين يؤكدون أن ولايتي إفريقيا قد استوعبتا الكثير من المعمرين- الجنود المستوطنين- نظرا لأهميتها الزراعية التي تميزت بها الولايتان، بل عد ذلك تعبيرًا عن سخاء القيصر لجنوده المخلصين لذلك جاد عليهم بهذه الأراضي الخصبة.

إن المتتبع لسياسة الاستيطان الرومانية ببلاد المغرب يجد أنها شهدت توقفا نسبيا بعد مقتل القيصر إلى غاية حكم" أوكتافيوس أوغسطس" أي عام ٢٩ق.م وهي السنة التي تفوق فيها على خصومه وبدا حركة الاستيطان من جديد بإرساله ٣٠٠٠جندي من بلاده كمستوطنين جدد إلى إقليم قرطاجة ثم إلى سواحل نوميديا الموريتاني، بحيث ظهرت مستعمرات رومانية

جديدة على طول هذا الساحل من المحيط الأطلسي إلى خليج سرت. ولقد قدرها بعض المؤرخين بما لا يقل عن ٣٥ مستعمرة زيادة على مستعمرات أنشئت في شرق نوميديا وفي الولاية القديمة. (٣٢)

ولقد ورد أغلبها في كتاب " بلينيوس الكبير باسم" موريتانيا الموسعة"، وتعود معظمها إلى الإمبراطورية أغسطس الذي ركز على إنشاء مدينة رومانية على أنقاض المدينة " البونية" مع الاحتفاظ بالاسم البوني لما له من سمعة كبيرة ونقل حضارى أكسب قرطاجة احتراما، وتقديرا لدى الرومان. وهدف أغسطس من هذا العمل هو إرجاع للمدينة قوتها وإشعاعها الحضاري لكن على أساس المنبع الروماني، وبذلك تعكس قرطاجة الرومنة حضارة روما بذلك تعمل على تغلغلها في الوسط المغربي المتأثر لحضارة قرطاجة القديمة ذلت المنبع الشرقي السامي، وبهذه السياسة يجسد أغسطس سياسة الرومنة في بلاد المغرب عمليا(٣٣).

والملفت للانتباه أنه أزال عدة مدن مغربية قديمة سواء كانت في إقليم الولاية الرومانية أو إقليم الممالك المغربية، في حين اتبع سياسة اللين والاستمالة اتجاه المدن التي قبلت الاندماج في الحضارة الرومانية الوافدة ومثال ذلك استمالة سكان مدينة " طنجة" ضد ملكهم" بوغود" بمساعدة حليف الرومان " بوكوس الثاني" فمنح سكان المدينة حقوقا رومانية، ونفس المعاملة لقيتها " ليكسوس القديمة" (LIXUS) "شالا" (SALA) حصلت على حقوق لاتينيه وحقوق مستعمرة رومانية أيام " كلاوديوس" عندما كثر بها العنصر الروماني، كذلك مدينة " ويليلي" العاصمة الثانية للمملكة الموريتانية، وذلك رغم عمقا الجغرافي وأصالتها المغربية فلقد وصلها المد الاستعماري الروماني وأسس بها مستعمرة زراعية رومانية في عهد الإمبراطور " كاليجولا" الذي ألغى المملكة الموريتانية، ويعد ذلك أعلن عن نجاح سياسة " يوبا الثاني وابنه " بطليوس" في إقامة مستعمرات قرب تلك المدينة (٣٤).

رغم ذلك فإنه يظهر وأن السلطات الرومانية قد اتبعت سياسة التودد إزاء القبائل المغربية منها المرونة إزاء قبائل موريطانيا القيصرية للحصول على ثقتها والاطمئنان على المستعمرات، وذلك يعكس السياسة الرومانية الحذرة والجديدة، والتي اقتضت بعدم تغيير العلاقة القائمة بين المجتمع المدني والمجتمع الريفي، وبذلك على أراضي تلك القبائل بين أيدي أصحابها رغم ضم ممتلكات " بطليموس" وحاشيته(٣٥).

ولقد مكنت هذه السياسة إلى حد كبير من كبت الحركات الثورية بالمنطقة في مهد مثل حركة " إيدمون" (AEDMON) الذي ثار ضد الرومان عقب مقتل" بطليموس" سنة ٤٠م[٣٦]، بحيث لم يتمكن من تعبئة القبائل المغربية نظرا لما كان يربطها بالسلطة الرومانية من مصالح، ووجود مستعمرات لقدماء الجنود الرومان بالريف المغربي عرقل انتشار الثورات، إضافة إلى حملة أغسطس الكبرى على موريتانيا، وكذا سياسة إنشاء المستعمرات في أراضي الحلفاء ساعدت على تمهيد مجتمعات هذه الأخيرة لسياسة الرومنة.

وفي نفس الوقت تخلصت روما من مشاكلها الداخلية، ولقد تجلى رد الفعل الوطني ضد هذه السياسة الرومانية في سلسلة من الاضطرابات لكن كلها انتهت بالفشل أمام قوة إرادة الرومان في تجسيد سياسة الاستيطان عن طريق بناء المستعمرات حول المدن الموريتانية الكبرى مثل " بول" (JUL) (قيصرية)، وسيقا(SIGA)، وليلي، وطنجة، وليكسوس وغيرها، ولم تأت سنة ٤٠م حتى كانت أهم الأراضي الزراعية الموريتانية في حوزة المستعمرين الرومان [٣٧]، وبذلك ألغيت مملكة موريتانيا، وتم تثبيت سياسة الرومنة في بلاد المغرب.

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

الهوامش

١ – محمد البشير شنيتي: الاحتلال الروماني لبلاد المغرب (سياسة الرومنة ١٤٦ق.م- ٤٠م) الطبعة المؤسسة الوطنية للكتاب – الجزائر – ١٩٨٥، ص٧٥.

٢ – نفس المرجع: ص٧٦ ، ALBERTINI (E) l'Afrique Ro main Alger. 1938. P 15 أنظر ص٧٦.

٣ – محمد البشير شنيتي: المرجع لسابق ص ٧٦.

٤ – نفس المرجع: ص٧٧.

٥ – نفس المرجع: ص٧٧.

٦ – هشام الصفدي: تاريخ الرومان، ج١، ص٢٩٧ وكذلك أنظر: عبد اللطيف أحمد علي ، تاريخ الرومان ، ص٢٧٦- ٢٧٧.

٧ – محمد البشير شنيتي: المرجع السابق ص٧٧.

٨ – شارل أندريه جوليان: تاريخ افريقيا الشمالية، ج١، تعريب كذلك أنظر: عبد اللطيف أحمد علي المرجع السابق، ص ٢٤٠- ٢٤١.

٩ – محمد البشير شنيتي: المرجع السابق ص٧٩.

١٠ – شارل أندريه جوليان: المرجع السابق ص ٢٠٢.

١١ – محمد البشير شنيتي: المرجع السابق ص ٠٦- ١٠- ٨٠.

١٢ – شارل أندريه جوليان: المرجع السابق، ص١٧٨- ٢٠١.

١٣ – نفس المرجع: ص ٢٠١.

١٤ – AMINE A. BRIGON J. HISTOIRE DU MAROC, P30. -

١٥ – GSELL 87 ATLES ARCHEOLOGIAUE DE L'ALGERIE TOME2 ET IBID P32-33 - AMINE OP. CIT.P.33-37.

١٦ – ١٧ – محمد البشير شنيتي: المرجع السابق ص ٨٨ -٨٩.

١٨ – ١٩- نفس المرجع: ص٨٩ وكذلك أنظر GSELL ST. H. A. A. NP 47.

٢٠ – IBID. T6. P48. وكذلك أنظر GAFROT (F) DICTIONNAIRE LATIN FRANÇAIS. P 1479.

٢١ – محمد البشير شنيتي: المرجع السابق ص ٨٩، محمود ابراهيم السعدني : تاريخ وحضارة الرومان ، الدار الدولية، ط١ ، القاهرة ٢٠٠٧ ، ص ص ٦١-٦٢ .

٢٢ – شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص ٢٠٤.

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

٢٣ – محمد البشير شنيتي: المرجع السابق، ص٩٤ – ٩٥.

٢٤ – GSELL (ST) ATLAS ARCHEOLOGIQUE DE L'ALGERIE TOME 2 ET AMINE OP. CIT. T. 7 P57.

٢٥ – IBIDEMوكذلك أنظر شارل أندريه جوليان المرجع السابق، ص ١٥٠.

٢٦ – ٢٧ – محمد البشير شنيتي: المرجع السابق، ص١١٨.

٢٨ – هشام الصفدي: المرجع السابق، ج١، ص ١٠٤.

٢٩ – عبد اللطيف أحمد علي المرجع السابق ص ٢٥ وكذلك أنظر هشام الصفدي المرجع السابق ص ٢٥١.

٣٠ – MESNAGE J) RAN P 37. P101.

٣١ – GSELL ST) T8. OP. CIT.P 161.

٣٢ – MRSNAGE P.J) OP. CIT. P 46.

٣٣– محمد البشير شنيتي: المرجع السابق، ص ١٣٣– ١٣٤.

٣٤ – CARCOPINO J) . LE MAROC ANTIQUE P 171.

٣٥ – محمد البشير شنيتي: المرجع السابق ص ١٣٥,٠

٣٦ – نفس المرجع: ص ١٣٥.

٣٧ – PONSICHE (J) .R ATR P224.

ARCHIVE http://Archivebeta.Sakhrit.com

المراجع العربيـــة:

١ – محمد البشير الشنيتي: الاحتلال الروماني لبلاد المغرب – الجزائر– ١٩٨٥.

٢ – محمد البشير شنيتي: التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني– الجزائر – ١٩٨٤.

٣ – محمد البشير الشنيتي: التوسع الزراعي الروماني وظاهرة البداوة في الجزائر القديمة مجلة التاريخ تصدر عن المركـز الوطني للدراسات التاريخية عدد ٢٣– ١٩٨٤.

٤ – هشام الصفدي: تاريخ الرومان الجزء الأول، بيروت ١٩٦٧.

٥ – عبد اللطيف أحمد علي: التاريخ الروماني (عصر الثورة) القاهرة ١٩٦٧.

٦– شارل أندريه جوليان: تاريخ إفريقيا الشمالية– الجزء الأول – ترجمة محمد مزالي تونس – ١٩٦٩.

المصادر والمراجع الفرنسية:

1- ALBERTINI (EU), L'AFRIQUE ROMAINE, ALGER.

2- AMINE (A), BRIGNON (J) HISTOIRE DU MAROC, CASA BLANCA 1968.

3- GSELL (ST), ATLAS ARCHEOLOGIQUE DE L'ALGERIE 2 VOL ALGER. 1911.

4- GSELL (ST) HISTOIRE ANCIENNE DE L'AFRIQUE DU NORD, 08 TOMES PARIS 1928.

5- GAFIOT (F), DICTIONNER LATIN FRANÇAIS. HACHETTE, PARIS 1934.

6- MENSNAGE (P.J) LA ROMANISATION DE L'AFRIQUE DU NORD PARIS 1913.

7- CORCOPINE (J) LE MAROC ANTIQUE, PARIS 1948.

8- PONSISICH (M) RECHERCHE ARCHEOLOGIQUE A TINGER ET DANS SES REGION, PARIS 1970.

ARCHIVE